

Distr.
GENERAL

S/1995/552
9 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥

أولا - مقدمة

١ - أكد مجلس الأمن، في القرار ٩٩٧ (١٩٩٥) الذي اتخذه في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أن القيود المفروضة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بموجب القرار ٩١٨ (١٩٩٤) تنطبق على بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة المحددة فيه إلى الأشخاص في الدول المجاورة لرواندا، إذا كان ذلك البيع أو التوريد بغرض استخدام تلك الأسلحة أو الأعتدة داخل رواندا. وطلب إلى الدول المجاورة لرواندا أن تتخذ خطوات تهدف إلى وضع حد للعوامل التي تسهم في زعزعة الاستقرار في رواندا وضمان عدم نقل الأسلحة والأعتدة إلى المخيمات الرواندية داخل أراضيها. وطلب إلى الأمين العام التشاور مع حكومات البلدان المجاورة بشأن إمكانية وزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، والتشاور، على سبيل الأولوية، مع حكومة زائير بشأن وزع المراقبين، بما في ذلك وزعهم في المطارات الواقعة في شرق زائير، بغية رصد بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة. وطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً عن هذه المسألة في غضون شهر واحد من تاريخ اتخاذ هذا القرار. والتقرير الحالي مقدم استجابة لذلك الطلب.

ثانياً - بعثة المبعوث الخاص للأمين العام إلى رواندا والبلدان المجاورة

٢ - لقد عيّنت السيد آدو أجيللو مبعوثاً خاصاً لي لإجراء المشاورات التي طلبها مجلس الأمن. وقام مبعوثي الخاص بزيارة البلدان المجاورة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، يرافقه المستشار السياسي الأقدم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ومساعد عسكري لقائد قوتها، واجتمع بكبار المسؤولين الحكوميين التالية أسماؤهم: في أوغندا، السيد كينتو موسوكه، رئيس الوزراء، والسيد بن مبونيه، وزير الدفاع؛ وفي بوروندي، السيد سيلفيستر نتيبانغونغانيا، رئيس الجمهورية، والمقدم سينزوييهيا فرمن، وزير الدفاع الوطني، والسيد نيكولاس مايوغي، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والمقدم باياغاناكادي ابيتاسه، المدير العام لـ "شرطة الجو والحدود والأجانب"، والسيد اوديفاكس ندابيتوريه، المدير العام للوثائق الوطنية؛ وفي تنزانيا، السيد دافيد كليوبا مسويا، النائب الأول لرئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء، والسيد ريتشارد ماريكي، الأمين الدائم في وزارة الداخلية؛ وفي رواندا،

اللواء بول كاغامه، نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع؛ وفي زائير، السيد كينغو وادوندو، رئيس الوزراء، والأميرال مافوا موديمبا، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الوطني، والسيد ريبور كاتوندي، نائب وزير التعاون الدولي. كما اجتمع بممثلي الخاص في بوروندي ورواندا. وقد استعرض الحالة الراهنة في المنطقة، مع إشارة خاصة إلى إعادة التوطين والمصالحة والتعمير في رواندا، مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومع أعضاء السلك الدبلوماسي في رواندا. فضلا عن ذلك، قام بزيارة مخيمات اللاجئين الروانديين في منطقة غوما من شمال كيفو في شرق زائير. وقد أطلع ممثلو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مختلف جوانب حالة اللاجئين بما فيها الأمن.

٣ - وقد أكد مبعوثي الخاص، في اجتماعاته مع المسؤولين من البلدان المجاورة، على القلق الشديد الذي يشعر به مجلس الأمن من جراء تزايد التقارير عن الأنشطة العسكرية التي تهدد بزعة استقرار رواندا.

٤ - وأكدت مشاورات المبعوث الخاص بأن البلدان المعنية تتقاسم بعض وجهات النظر المشتركة الهامة. فقد كررت جميعها تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى الحيلولة دون استئناف النزاع المسلح في رواندا، وكفالة عودة لاجئها وإعادة توطينهم، ودعم التوصل إلى مصالحة دائمة. وقد أكدوا على الصلة بين الاستقرار في رواندا والحالة في المنطقة الفرعية عموما وأشاروا إلى الأثر السلبي للأزمة الرواندية على الظروف الإنسانية والبيئية. وقد اعتبر تداول الأسلحة دون قيود، بما في ذلك بين المدنيين واللاجئين في هذه المنطقة الفرعية، سببا رئيسيا من أسباب زعزعة الاستقرار، لا سيما في رواندا وبوروندي. وفي الوقت ذاته، يلزم اتخاذ التدابير لإيقاف الاندفاع نحو النزاع في هذه المنطقة الفرعية وقلب اتجاهه بتعزيز بناء الثقة فيما بين الدول، كالقرار الذي اتخذته مؤخرا وزراء دفاع بوروندي ورواندا وزائير بتسيير دوريات عسكرية مشتركة على طول حدودها المشتركة. وقد كان هنالك اتفاق على أن اتباع نهج أوسع، بمشاركة من رواندا وجيرانها وبدعم من المجتمع الدولي ككل، سيوفر فرصا أفضل للتوصل إلى حل دائم للأزمة الرواندية. وأعربت السلطات في البلدين المجاورين عن رغبتها في تلقي مساعدة ملموسة من المجتمع الدولي تعين كلا منهما على معالجة المشاكل الرئيسية التي أعقبت اندلاع النزاع في رواندا، والحيلولة دون تكرار مثل هذا النزاع.

٥ - وقد رحّب المسؤولون في رواندا بمبادرة مجلس الأمن باقتراح وزع مراقبين عسكريين في البلدان المجاورة ووصفوها بأنها خطوة في الاتجاه الصحيح. غير أنهم أكدوا على الحاجة إلى تطبيق العدالة على أولئك الذين خططوا لعملية الإبادة الجماعية. ولا يطلب هذا فحسب لوضع حد للحصانة من العقوبة بل يطلب كذلك لتسهيل التوصل إلى مصالحة حقيقية وتعزيز الأمن بالمساعدة على إزالة تدابير الانتقام الاعتيادي والفردية.

ثالثا - رد البلدان المجاورة على الوزع المقترح لمراقبي
الأمم المتحدة العسكريين في أراض كل منها

٦ - أبدت حكومات البلدان المجاورة التي تمت استشارتها، ردود فعل متفاوتة إزاء الاقتراح القاضي بوزع مراقبين عسكريين في كل من بلدانها. وقد تساءل البعض عن فائدة وأهمية وجدوى الوزع المقترح، قائلين إنه ينبغي للمراقبين العسكريين أن يتخذوا مواقعهم في رواندا من أجل المساعدة على إيجاد مناخ من الثقة يكون من شأنه تشجيع اللاجئين على العودة الى وطنهم وبذا يقل خطر زعزعة الاستقرار من مخيمات اللاجئين. وكذلك تم التشديد على أن من الضروري اتخاذ تدابير سياسية فعالة للقضاء على الخوف والريبة في مجتمعات اللاجئين وبلدان اللجوء. وحتى البلدان التي أيدت الوزع المقترح نظرت الى المبادرة على أنها أساسا خطوة سياسية أولى يتخذها المجتمع الدولي لإبراز قلقه إزاء احتمال زعزعة استقرار رواندا بالوسائل العسكرية.

٧ - ورحبت حكومة بوروندي بمبادرة مجلس الأمن. غير أن الرئيس نتيبانتو نغانيا قال إن عملية إيجاد ظروف في رواندا تؤدي الى عودة اللاجئين وإعادة توطينهم بصورة آمنة من شأنها أن تساعد على حرمان المتشددون الذين يريدون زعزعة استقرار هذا البلد من إمكانية التذرع بحجة أن العودة عن طريق القوة هي الخيار الوحيد الممكن. ورحب بالتصريحات التي أدلت بها حكومة رواندا مؤخرا والتي أتاحت إمكانيات الاتصال مع اللاجئين ودعتهم الى زيارة البلد لتقييم الظروف وتشجيع لاجئين آخرين مقيمين في المخيمات على العودة الى الوطن.

٨ - ورفضت حكومة تنزانيا أن تنظر في عملية وزع مراقبين عسكريين في أراضها. واقرحت بدلا من ذلك أن تعزز الأمم المتحدة وجودها العسكري في رواندا لضمان عودة اللاجئين الى وطنهم بأمان وكرامة، ولاحظت أن العقبة الرئيسية أمام العودة لا تكمن في البلدان المجاورة وإنما في رواندا. ورأت أن اقتراح المجلس لم يعالج سوى مشكلة صغيرة، بينما يتجاهل المشكلة الرئيسية. وأعربت عن استعدادها للنظر في وزع مراقبين عسكريين في سياق أوسع نطاقا فحسب. واقرحت التدابير التالية لتعزيز إعادة اللاجئين الى الوطن وتقليل التهديدات بالعدوان المسلح على رواندا من مخيمات اللاجئين: ينبغي للحكومة الرواندية أن تصدر بيانا علنيا تصرح فيه بشكل لا لبس فيه بأنها تريد أن يعود جميع اللاجئين الى الوطن؛ وينبغي للحكومة أن تعلن العفو التام عن جميع الروانديين باستثناء "القلة التي ستتم محاكمتها" لقيامها بتدبير الإبادة الجماعية؛ وينبغي للحكومة أن تقبل أن يتم وزع المراقبين العسكريين داخل أراض رواندا؛ الأمر الذي سيساعد على إيجاد مناخ من الثقة عن طريق رصد الحالة في كافة أنحاء البلد لتعزيز احترام حقوق الإنسان ومنع وقوع حوادث مثل التي وقعت في كيبوهو، والتي كانت تنزع الى إعاقة إعادة الى الوطن وفي الوقت ذاته إيجاد لاجئين جدد؛ وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومة على إعادة توطين اللاجئين بصورة سلسة.

٩ - ولم تعترض أوغندا على اقتراح مجلس الأمن ولم تظهر حماسا له. وأعربت عن تشككها إزاء فعالية مثل هذا الوزع وما يمكن أن يحققه. وشددت على أنه ينبغي للمجلس، بدلا من التصدي لآثار الأزمة، أن يعالج أسبابها وأن يحدد البلدان التي توفر الدعم بتزويد قوات الحكومة الرواندية السابقة بالأسلحة والتدريب العسكري. وأكدت من جديد التزامها ببذل قصارى جهدها لتدعيم السلم في رواندا ولضمان العودة السلمية للاجئين.

١٠ - وعلى الرغم من أن حكومة زائير أعربت عن تأييدها لأي إجراء فعال يمكن أن يمنع زعزعة استقرار رواندا، فقد أكدت من جديد رفضها الشديد للاتهامات التي وجهت لها مؤخرا بمساعدة قوات الحكومة الرواندية السابقة عن طريق تزويدها بالأسلحة والتدريب لتمكينها من الهجوم على رواندا. وأشارت إلى أنها دعت إلى إنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق تحت إشراف الأمم المتحدة للتحقيق في الادعاءات وتوضيح الحالة بشكل نهائي. أضافت أنها رحبت بملايين اللاجئين من رواندا وبورندي عملا بالاتفاقيات الدولية المطبقة بالرغم من استياء شعبها، الذي دعا إلى إعادة التوطين الفوري وغير المشروط للاجئين. وترى زائير أنه ينبغي للمجتمع الدولي، بدلا من انتقادها، أن يساعدها على تحمل الأعباء الضخمة الأيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية التي يفرضها اللاجئون على الحكومة والبلد.

١١ - كذلك أبلغتني حكومة زائير بآرائها في رسالة مؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أشار فيها رئيس الوزراء كينغو وادوندو إلى إسهام بلده، استجابة لطلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بـ ٥٠٠ جندي، يتم وزعهم لحماية الأمن في مخيمات اللاجئين الروانديين، وإلى قيامه بإجراء وحيد الطرف بنزع سلاح الجنود الذين فروا هاربين إلى زائير. وتشكل هذه الإجراءات دليلا على تعاون زائير وعزمها على الحؤول دون انعدام الأمن في المخيمات وزعزعة استقرار رواندا من الأراضي الزائيرية.

١٢ - وأشارت زيارة مبعوثي الخاص إلى مخيمات اللاجئين في منطقة غوما إلى أن نقل المخيمات بعيدا عن الحدود مع رواندا يمكن أن ييسر الجهود الرامية إلى كبح التهديد بزعزعة الاستقرار. ومع ذلك، فإن التكاليف الباهظة وصعوبات الإمداد المتصلة بهذه العملية، بالإضافة إلى المخاوف من أن يقاومها سكان بلدان اللجوء، قد حالت دون القيام بإجراء عملي في هذا الصدد. وقد أوضح مسؤولو الحكومة في زائير، أن عملية نقل اللاجئين إلى عمق أراضيها يمكن أن يعتبره السكان على أنه يعني ضمنا، أنه يجري إعادة توطين اللاجئين لإبقائهم مدة أطول أو ربما بشكل دائم في زائير، بدلا من إعادتهم إلى الوطن، الأمر الذي يطالب به السكان. وبعد أن ذكرت السلطات التنزانية المحاولات التي قام بها مؤخرا آلاف من اللاجئين الروانديين في بوروندي للدخول إلى الأراضي التنزانية، انتقدت أي جهد يرمي إلى نقل اللاجئين من أي بلد للجوء إلى بلد لجوء آخر.

رابعاً - خاتمة

١٣ - هناك اعتراف متزايد في منطقة البحيرات العظمى ليس فقط بإلحاح وخطورة المخاطر التي تواجه بلدان المنطقة ولكن أيضاً بالحاجة إلى أن تتخذ الحكومات المعنية تدابير فردية وجماعية للتصدي لهذه المخاطر. وبينما رأى العديد من الحكومات التي استشارها مبعوثي الخاص أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق حكومة رواندا، هناك اعتراف عام أيضاً بقيمة العمل على المستوى الإقليمي. ومع ذلك، فقد أوضحت المشاورات التي قام بها المبعوث الخاص وجود معارضة شديدة في بعض البلدان لوزع مراقبين للأمم المتحدة على النحو المقترح في قرار مجلس الأمن ٩٩٧ (١٩٩٥). ونظراً لأنني سأكون في المنطقة في الأيام القادمة، فسأقوم بالمزيد من تقصي مواقف الحكومات المعنية.

- - - - -